



تواجّه السياسة الروسية في سوريا تحديات مستجدة، من شأنها التأثير على فعاليتها، بالشكل الذي ظهرت به منذ التدخل الروسي. وتأتي هذه التحديات نتيجة جملة من التحوّلات، تراكمت على مدار السنوات الماضية، ولكنها بدأت تظهر في المشهد السوري بوضوح، الأمر الذي بات يتطلّب صياغة قواعد جديدة للعبة، بعد أن أصبحت قواعد اللعبة القديمة، والتي تم وضعها بداية التدخل الروسي، غير صالحّة لحكم المتغيرات والواقع وظروف اللاعبين. وأيضاً بسبب سياسات روسيا تجاه اللاعبين الآخرين.

ومنذ سنة 2015، صمّمت روسيا حملة متطوّرة من الجهود العسكرية والdiplomatic بهدف تشكيل مسار الحرب وفقاً لمصالحها الخاصة. (هل وصلت دبلوماسية روسيا في سوريا إلى طريق مسدود؟ باحثون، معهد دراسات الحرب الأميركي، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، ترجمة: مركز إدراك للدراسات والاستشارات). وفي سبيل إنجاز مهمتها، عملت روسيا على تعزيز مكانة بشار الأسد العسكرية، عبر جعله الفاعل الأقوى من بين الفاعلين المحليين، ومن ثم عملت على تشكيل مفاوضات دولية، من منطلق دورها وسيطاً وليس طرفاً في الصراع، وحصلت على اعتراف إقليمي ودولي بهذا الدور، لكن السلوك الروسي اللاحق، وإصرارها على فرض حقائق تخدم سياساتها وأهدافها الجيوسياسية البعيدة المدى في سوريا، أضعفاً مصداقيتها، وانعكس ذلك واضحاً على مسارات حل الأزمة التي صمّمتها (مساراً أستانة وسوتشي)، والتي أصبحت هشّة، وغير صالحّة للسير بالأزمة السورية إلى بر الحل السياسي.

أهداف استراتيجية

تكشف خريطة الأهداف الاستراتيجية الروسية في سوريا التناقض الكبير بين مصالحها والغايات التي جعلتها ستارة لتمرير تدخلها، وتسهيل اللاعبين المختلفين له، ويمكن حصر هذه الأهداف في هدفين كبيرين:

الأول: إسناد الصعود الروسي بأوراق قوّة جيواستراتيجية عن طريق النفوذ في منطقة ذات حساسية عالية في السياسات الدولية، وشكّل هذا الهدف قاطرة لمجموعة من الأهداف الاستراتيجية الروسية التي تشکّل إعادة هيكلة ضرورية لمكانة روسيا وقتها العالمية مثل: إعادة بناء القدرة العسكرية وتطويرها، عبر استخدام الفضاء السوري مختبراً لأنواع الأسلحة الروسية، في بيئه سهلة ولا تنطوي على مغامرات كبرى، انطلاقاً من حقيقة أن التدخل الروسي تم بضوء أخضر من اللاعبين الدوليين الكبار (الولايات المتحدة الأميركيّة وأوروبا). استخدام سوريا والشرق الأوسط ساحات لتوسيع النفوذ الروسي على الصعد العسكريّة والدبلوماسيّة، ويوضح ذلك هوية التدخل الروسي المتعددة المواقف (واسطة، ومحاربة الإرهاب، وصنع السلام، وحل أزمة إقليمية متشعبه). وقف الثورات الملونة في ظل ديناميكيّة ثوريّة صاعدة، رأت فيها روسيا خطراً لمحاصرتها، خصوصاً أن هذه الثورات تستهدف الأنظمة التي ترى روسيا أنها تقع في غلافها الاستراتيجي والسياسي، بمعنى الأنظمة ذات الطبيعة والتركيبة والهيكلية القريبة من النمط الروسي.

الثاني: التحكّم بخريطة نقل الغاز والنفط من المنطقة إلى أوروبا بعد الاكتشافات الكبيرة في البحر الأبيض المتوسط، إذ تعتبر روسيا أن "أمن الطاقة" جزء من أمن روسيا القومي ودعامته الأساسية، وأداة مهمة في التأثير في سياساتها الخارجية، حسب المحل الاستراتيجي الروسي، ألكسندر دوغين، وتكمّن أهمية سوريا في المنظار الروسي من عدة عناصر:

- يسمح موقع سوريا بأن يكون نقطة عبور لنفط المنطقة وغازها صوب أوروبا، ومن شأن وصول مسوّقين جدد للطاقة إلى أوروبا إيجاد منافسة للغاز والنفط الروسيّين، أو حتى بدائل عنهم، في ظل تحويل روسيا سلعها الطاقيّة إلى أدلة سياسية للتأثير على الحكومات الأوروبيّة.
- تقع سيطرة روسيا على الجغرافيا السوريّة (والتحكّم بها) في إطار استراتيجيتها صياغة عمليات إنتاج الغاز وبيعه تحت سيطرتها، بحيث تشرف شركاتها الأساسية على كل تفاصيل هذه العمليات، من خلال السيطرة على موانئ الشحن السورية وأنابيب نقل النفط والغاز عبر الأرضيّة السوريّة. (روسيا والطاقة في الشرق الأوسط تعزيز الأمن القومي، عبد الرحيم عاصي، موقع 180، 21 فبراير / شباط 2020).

إدارة الأزمة

اتبع روسيا، لتحقيق أهداف استراتيجيتها في سوريا، توليفة من التكتيكات العسكريّة والدبلوماسيّة.

- الاعتماد بشكل مكثف على تكتيكات قصيرة المدى، تمت ترجمتها عبر سعي روسيا إلى حلول قصيرة المدى للمشكلات الميدانية داخل سوريا، والعلاقات مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، وكانت هذه الحلول (التكتيكات) مصمّمة لإنتاج عوائد سريعة تجنب روسيا الخسائر في الميدان، أو تمنع تشكيل تحالف من الفاعلين المقابلين، وكانت روسيا تتنصل من التزاماتها، وتبثّث عن تكتيكات جديدة تدير بها الأوضاع المستجدة، وهذا ما حصل في اتفاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل والأردن، والأمر نفسه مع المعارضة السورية. وقد تعاطت روسيا مع الوضع السوري باعتباره فوضوياً متناهلاً بشكل معقد، ويحتاج إلى عملية تفكّيك وإعادة تركيب. وبالتالي، كان تكتيك التفاهمات الآنية والقصيرة المدى الخيار الأفضل لستطيع تطويق المشهد لصالحها. ولكن هذه التكتيكات وضعت روسيا في مأزق، في ظل حاجة روسيا إلى الحصول على تعاون من هذه الأطراف، حتى تستطيع مواصلة تمويعها في سوريا، وتحقيق أهداف استراتيجيتها الكبرى.
- اتبعت روسيا سياسة إسقاط الأوراق المهمة من يد الخصوم، بما فيها المعارضة، لذا ركزت مواردها (المحدودة) لتحقيق هذا الهدف، حيث بدأت الحملة الروسيّة بالسيطرة على حلب وإخراجها من يد المعارضة، خوفاً من إمكانية تشكيل عاصمة للمعارضة وبدائل لنظام الأسد، في وقت كان من المنطقي أن تدافع عن دمشق المهدّدة بالخطر في حينه. ولكنها بذلك دفعت تركيا، والتي كانت في تلك المرحلة أهم بوابات الدعم اللوجستي للمعارضة عن طريق الأطراف الخليجيّة العربيّة، إلى

الجلوس إلى طاولة التفاوض، وحيدت العرب عن التأثير في مجريات الأحداث، فيما كانت مطمئنةً لجهة اللاعبين الأميركي والإسرائيلي المؤثرين في الأحداث في جنوب سوريا، باعتبار أن إسقاط نظام الأسد لم يكن ضمن حساباتهم.

- اتبعت روسيا، مع الدول الإقليمية، سياسات الإغراء والتهديد، فقد طرحت نفسها مخلصاً لدول الجوار الإقليمي من فوضى ستصل إليهم لا محالة، وإخراجهم من المأزق السوري الذي بات يشكل مصدر تهديد للأمن والاستقرار الإقليميين، بعد أن وصلت الأزمة إلى طريق مسدود، وبات النشاط الإيراني في المنطقة يهدّد دول الجوار الإقليمي. وفي الوقت نفسه، تركت روسيا مليشيات إيران والمليشيات التابعة لنظام الأسد (غير منضبطة)، تسرب على حدود الدول الإقليمية، بهدف دفع هذه الدول إلى الإنكفاء والانشغل بأمنها القومي، بدل تقوية مواقفها التفاوضية في الترتيبات المستقبلية في الشأن السوري.

- صممت روسيا اتفاق أستانة ومناطق خفض التصعيد، والذي ساعد النظام السوري، بدرجة كبيرة، على قضم مناطق سيطرة المعارضة، عبر تركيز موارد النظام المحدودة على كل منطقةٍ على حدة، بدل استمرار تشتت قواته على عدة جبهات في الوقت نفسه.

وحققت روسيا نتائج ميدانية مهمة، حيث استطاعت ثبيت الأسد في الحكم، وإبعاد شبح إسقاطه، كما أضعفت المعارضة المسلحة من خلال تدمير هيكلها باستخدام سياسة الأرض المحروقة، وأضعفـتـ بـدرـجةـ كـبـيرـةـ المـجـتمـعـاتـ المـحـلـيـةـ التـيـ شـكـلتـ بـيـئـةـ لـلـثـورـةـ عـلـىـ النـظـامـ،ـ وـالـأـهـمـ مـنـ ذـلـكـ،ـ اـسـتـعادـ النـظـامـ السـوـرـيـ،ـ بـدـعـ روـسيـ كـثـيفـ،ـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ أـجـزـاءـ كـبـيرـةـ مـنـ سـوـرـيـةـ.

ولكن هذه مجرد خطوة في طريق حل أزمة شارفت على السنة العاشرة، وما يعنيه ذلك من تعقيدات خطيرة تولدت عنها وارتبطت بها، الأمر الذي يُنـتجـ بـيـئـةـ مـعـقدـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـخـطـوـاتـ الـرـوـسـيـةـ الـقـادـمـةـ،ـ وـالـتـيـ بـدـونـهـ يـصـعـبـ عـلـىـ روـسـيـاـ تـحـقـيقـ أـهـدـافـهـ الاستراتيجية التي رسمتها عند بداية تدخلها في سوريا.

تحديات مستقبلية

فقدان المصداقية: تراجعت مصداقية روسيا نتيجة التكتيكات المتضاربة التي استخدمتها لثبت وجودها في سوريا. وعلى الرغم من التسهيلات التي حصلت عليها من جميع اللاعبين والفاعلين، تعاطت روسيا مع الأمر وكأنه انتصار لها على هذه الأطراف، وإنجامهم على قبول الواقع الذي صنعته، ربما يتناقض هذا المنطق مع حقيقة أن روسيا هي الطرف الوحيد الذي لديه اتصالات مع جميع اللاعبين المنخرطين في الصراع السوري، لكنه تواصل الضرورة، كما أنه أصبح شكلياً بعد أن فقد فعاليته، وخصوصاً على مستوى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي ينص على بدء عملية سياسية تشمل جميع الأطراف السوريين، وهو ما ثبت أن روسيا تحاول إفراجه من مضمونه، لصالح بقاء الأسد.

ونتيجة ذلك، وصلت السياسات الروسية إلى طريق مسدود، حيث اكتشفت جملة الألعاب التي أدارتها في سوريا، واتضح أن الهدف من دبلوماسية روسيا المعقدة محاولة كسب الوقت، واحتواء المطالب الدولية بإجراء تغيير سلمي في سوريا، وذلك إلى حين تغير الظروف، فقد راهنت روسيا على ملل اللاعبين الآخرين من القضية السورية. وحاولت، عبر وسائل إعلامها ودبلوماسيتها قلب الحقائق، وإجبار اللاعبين على القبول بنظام الأسد، عبر التوصل إلى تسوية سياسية سطحية، تضفي الشرعية على نظامه، وتتساعد على تحيد القوى المعارضة له.

وأكثر ما تجلّى عقم السياسات الروسية من خلال رفض الغرب الاستسلام بقبول نصر الأسد في سوريا، وكذلك المطالبة القوية التي ظهرت أخيراً في التصريحات الغربية، بفقدان إطار أستانة أي قيمة له بعد التطورات، والمطالبة بالعودة إلى بيان جنيف (2012)، إطاراً وحيداً ومحبلاً لحل الأزمة السورية.

عدم القدرة على تصريف الانتصار العسكري إلى نتائج سياسية: فشلت روسيا في إعادة تأهيل نظام الأسد، وفي إلغاء المعارضة وتدجينها، وفي إقناع الدول بمباراتها الخاصة بإعادة النازحين، والمساهمة في إعادة إعمار سوريا، فقد اشترطت الأطراف ذات العلاقة قيام عملية سياسية حقيقة، وكتابة دستور جديد، وهو الأمر الذي عمل الأسد، ومن خلفه روسيا، على عرقلته أخيراً.

ووصل فشل روسيا إلى حد التشكيك بدورها وبشرعية هذا الدور، فقد كشفت الأحداث في إدلب، أخيراً، أن روسيا باتت تقف على خط صدامي مع الغرب الذي أعلن صراحة أن أفعالها تمثل تهديداً مباشراً لمصالحه، فقد أعلن المبعوث الأميركي إلى سوريا، جيمس جيفري، أن الهجوم على إدلب مقصود منه تهديد المصالح المباشرة للولايات المتحدة في شمال سوريا. وكذلك تنظر أوروبا إلى السلوك الروسي من زاوية تهديد أنها القومي، عبر دفعها مئاتآلاف اللاجئين السوريين إلى الحدود التركية.

تهافت الدولة السورية: أصبحت هذه دولة مليشيات متصدعة تعتمد الفوضى من أقصى الجنوب إلى الشمال، دولة طاردة لشعبها بسبب السياسات الأمنية التسلطية التي يتبعها نظام الأسد في سبيل الاحتفاظ بالسلطة، وتشهد سوريا انفلاتاً أمانياً في عديد من محافظاتها، حيث تدار محافظات الجنوب (السويداء ودرعا والقنيطرة)، بخلط من سياسات القمع الأمني والتعامل المليشياوي، وكذلك الأمر في الغوطة الشرقية والرستن، وفي محافظتي الساحل (اللاذقية وطرطوس)، وفي حلب. وتشهد هذه المناطق صراعات بين المليشيات التابعة لروسيا وإيران، وكذلك صراعات بين أجهزة الأسد الأمنية.

يساهم هذا الانفلات الأمني، وعدم قدرة الأسد على ضبط الأمور في التخفيف من المكاسب الروسية إلى مدى بعيد، حيث تعجز روسيا عن السيطرة على مليشيات إيران التي تسقط على أجزاء مهمة من دمشق، وتکاد تخضع حلب لسيطرتها، وهي مليشيات غير منضبطة بقوانين النظام السوري، وليس لها مرجعية أو سلطة عليها باستثناء قادة الحرس الثوري الإيراني. ومن شأن هذا الأمر التأثير على إمكانية استعادة الاستقرار في سوريا، وهذا ما يدفع الأسد وروسيا إلى الإصرار على خوض الحروب ضد المعارضة في الشمال، بذرية أن من شأن استعادة المناطق التي لا تزال تحت سيطرة المعارضة، وهي لا تساوي 4% من مساحة سوريا الإجمالية، ثبيت الاستقرار في سوريا، مع العلم أن فسائل المعارضة في وضعية دفاعية نتيجة استنزافها سنوات طويلة.

عودة أميركا بقوة إلى الساحة السورية: شهدت الشهور القليلة الماضية عودة الاهتمام الأميركي بسوريا، بعد أن كانت القوات الأمريكية على وشك الانسحاب والخروج من المنافسة، ما يعود إلى معارضة الدولة العميقة، ومؤسسات الجيش والأمن الأميركي، منح روسيا انتصارات سهلة. وقد خضع الأمر لتقييمات جديدة من لجان أميركية، وأهمها لجنة دراسة سوريا التي شكلها الكونغرس، والتي بدأت ترى سوريا ضمن صورة أوسع للتنافس مع روسيا والصين، وتأثير ذلك على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة والعالم.

وتشكل عودة الولايات المتحدة، وفق رؤية جديدة إلى سوريا، عقبة مهمة في وجه ترتيبات روسيا، ودورها إجمالاً، ذلك أن روسيا لم تعتد على مواجهة أطراف قوية في سوريا، وصاحت جميع ترتيباتها على أساسين: أنها تحكم مجال القوة في سوريا، انطلاقاً من عدم رغبة أي من القوى الكبرى، وخصوصاً أميركا، التدخل في سوريا، لأن قياداتها (أوباما وترامب) لم تر وجود مصالح أميركية مهمة في سوريا. وأن الأطراف المواجهين لروسيا في سوريا هم مجرد قوى إقليمية، من الممكن تخويفهم وردعهم وفرض الشروط عليهم.

وتثبت التحركات الأميركية أخيراً، سواء من خلال تضامنها مع الموقف التركي في إدلب، أو عبر المناوشات الجارية بين القوات الأميركية والروسية في مناطق شرق الفرات، وإعلانها أخيراً موت إطار أستانة وضرورة استعادة الأمم المتحدة

دورها في الحل السوري، أن أميركا بصدق وقف "الوكالة الأمريكية" المعطاة إلى بوتين، والعودة إلى سوريا بوصفها شريكةً في أي تسويات مقبلة.

ولعل ما يظهر حجم القوة التأثيرية للولايات المتحدة الأمريكية، أن العقوبات التي أصدرتها بحق النظام السوري ساهمت بفشل تام في مفاصله الاقتصادية، كما أحبطت مساعي روسيا في تأهيل النظام، أو إقناع الجهات والدول المانحة في الاستثمار بعملية إعادة الإعمار في سوريا.

خلاصة

تشهد بيئه التدخل الروسي في سوريا تحولاتٍ من شأنها التأثير على مشروع روسيا وترتيباتها في سوريا، بسبب تأخر روسيا في حسم الصراع لصالحها، ومن جهة أخرى نتيجة سياساتها المتضاربة تجاه الفاعلين الآخرين. ومن شأن هذه التحولات تضييق خيارات روسيا في سوريا، وخصوصاً خياراتها في التحكم بمخرجات الحل النهائي للأزمة التي سعت إلى توظيفها لصالح مشروعها في سوريا. ويمكن تلخيص خيارات روسيا بالآتي:

- تقديم تنازلات على مستوى الحل السياسي في الفترة المقبلة، لعرقلة التحولات الحاصلة ضدها، ومنع تشكيل تحالف غربي في مواجهتها في الملف السوري. والأرجح أن هذه التنازلات ستكون في ملف اللجنة الدستورية وإنهاء العرقلة التي مارستها النظام السوري، وإجباره على إرسال وفده لحضور اجتماعات اللجنة في جنيف.
- تكثيف الدبلوماسية الروسية تجاه الدول العربية، من أجل إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وذلك للالتفاف على الموقف الأميركي الذي يدعو إلى مقاطعة نظام الأسد، وتخفيف حدة الضغوط على روسيا.
- التفاهم مع تركيا على ترتيبات جديدة في شمال سوريا، كأن تتم الموافقة على الطلب التركي بإقامة منطقة آمنة بعمق 30 كلم في إدلب، وهو مطلب يمكن تجييره لصالح مصالح روسيا الأمنية في سوريا، على اعتبار أن هذه المنطقة ستعزل ملايين المعارضين للأسد ضمن شريط ضيق، وتريح روسيا من تكاليف الحرب مع جماعات المعارضة في الشمال السوري، وتتضمن روسيا، عبر هذا التنازل، عودة الروح إلى منصة أستانة، وإجبار الغرب على التعاطي معها.
- ولكن أيّاً تكون خيارات روسيا، فإن سياساتها في سوريا باتت تواجه تحديات غير مسبوقة، ويصعب حلها بالطرق التقليدية الروسية التي تعتمد على الرهان على ملل اللاعبين الآخرين ويسفهم، أو تخويفهم وردتهم، لأن هذه الآليات فقدت تأثيرها، كما تقف روسيا عاجزة أمام انهيار الدولة السورية، أمنياً واقتصادياً، ما يرجح تراجع السياسة الروسية في سوريا في المرحلة المقبلة.

المصادر:

العربي الجديد